



PROVISIONAL

A/40/PV.27  
11 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

(إسبانيا)

السيد دي بينييس

الرئيس :

\_\_ المناقشة العامة [٩] (تابع)

خطاب سعادة السيد خوليو غاريت أيبون ، نائب رئيس جمهورية بوليفيا

ألقى كلمة كل من :

السيد هاردينغ (جامايكا)

السيد بارو (بليز)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة بعد ظهر اليوم الى بيان سعادة السيد خوليو غاريت ايبون نائب رئيس جمهورية بوليفيا .

امتحب السيد خوليو غاريت ايبون نائب رئيس جمهورية بوليفيا الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسرني بالغ السرور ان ارحب بمسعادة السيد خوليو غاريت ايبون نائب رئيس بوليفيا . وادعوه الى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

السيد غاريت ايبون (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود بادئ ذي بدء ان أعرب لكم عن اغتباط حكومة بوليفيا لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة . حيث ان ذلك ينطوي على أسمى معاني التقدير لشخصكم ولاسبانيا وهي بلد له منزلة خاصة ورفيعة لدى امريكا اللاتينية .

وأود ايضا ان أعرب عن عميق امتنان بوليفيا للسيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة لما يخلط به من أنشطة دؤوبة بغية تحقيق التفهم الدولي لمشاكلنا ، ولما أبداه من سجايا رائعة في ممارسته لمهام منصبه وفي الوفاء بمسؤولياته الجسام .

ان بلادي أعربت من قبل عن حزنها البالغ للكارثة التي نزلت بالمكسيك ، وأود ان أكرر تعاطفنا وتضامننا مع هذه الأمة الشقيقة ومساندتنا الاخوية لها.

جئت الى هذا المحفل لاصحي الامم المتحدة في الذكرى السنوية الاربعين لإنشائها .وقد شهدت بوليفيا لحظات ميلادها وأسهمت في منحها الحياة كتعبير عن رغبة عميقة في السلم أحس بها عالم كان خارجا لتوّه من حرب لم تجلب عليه سوى الالام والخراب . وها فنحن نرفع هنا الان اصواتنا ، مهما بدت متواضعة ، تأييدا للروح التي كانت سائدة في سان فرانسيسكو والتي تمثل بالنسبة للدول الصغيرة التجسيد الحي لمبدأ المساواة القانونية بين جميع الدول الذي أعلنّا بالامس التزامنا به لتكون الهيئة بوقا للضعفاء والعزل في هذا الكوكب لا أداة لخدمة الاقوياء .

وفي هذا الصدد ، أود ان أنوّه بعمل واسهام مجموعة من الدبلوماسيين البوليفيين من الشباب المستنير التزمت في عام ١٩٤٥ بالمثل العليا للثورة الوطنية البوليفية ووقّعت على ميثاق الامم المتحدة . واننا لنتوجه بالاشادة والتحية الى تلك المجموعة ممثلة في شخص السفير كارلوس سالامانكا الموجود بيننا هنا ضمن الوفد البوليفي في الدورة الاربعين للجمعية العامة . لقد تقدم به السن وهو يؤدي خدماته البارزة للمنظمة ولبوليفيا على مدى خمس عشرة دورة من الدورات الاربعين التي عقدتها الجمعية العامة .

ان الفقه الامريكي أسهم في تضمين الميثاق مفاهيم جديدة للامن الجماعي والدفاع عن الذات وردت في الفصل الثامن الذي يتناول التمويلات الاقليمية للمنازعات . كما ان الفقه البوليفي كان له اشره في صياغة الميثاق وذلك بتوسيع قواعد العلاقات الدولية وبإسهامه في ارساء مفهوم العدالة الدولية في الفقرة ٢ من الديباجة والمادة ١٤ الى جانب الاشارة الجامدة الى المعاهدات . وبذا فانه رشح فسي اس المنظمة المبدأ الذي يشغل بوليفيا أمر تطبيقه في مجال الشؤون البحرية .

وقد أيدت بوليفيا الاعتراف بحق الشعوب في السيطرة على مواردها الطبيعية ، واستطيع ان اقول بكل فخر ان بلادى قدمت أول قرار اعتمدته الجمعية العامة بشأن نبذ التمييز العنصرى ، وهو مبدأ نوكد عليه اليوم ونحن نجدد ادانتنا القاطعة للفصل العنصرى وتأييدنا المطلق لتحرير ناميبيا تحت اشراف الامم المتحدة . وبوليفيا ، بوصفها عضوا مؤسسا في الامم المتحدة ، تود في هذه الدورة التذكارية ان تعيد تأكيد الالتزامات التي تعهت بها بموجب الميثاق وأن تجدد التزامها التام بمقاصده ومبادئه .

ان الضمان الذى يكفل كرامتنا الوطنية ، الضمان الوحيد الموثوق منه السدى يرتكز عليه استقلالنا والذى يمكننا اللجوء اليه كي لا نقع في حبال الدول الكبرى انما يتمثل في الدفاع عن السيادة الوطنية وحق الشعوب في تقرير المصير ومبدأ عدم التدخل .

نحن البوليفيين لن نسمح لاية مصالح اجنبية ان تملي علينا خط سير بلدنا ، فالى البوليفيين وحدهم يرجع أمر تصحيح اخطائنا أو تغيير مسارنا أو تقرير مستقبلنا .

وقد كانت بوليفيا أول بلد في امريكا اللاتينية يدعى الى المشاركة في حركة عدم الانحياز . وعدم الانحياز ، في رأينا ، ليس نوعا من الحياد السلبي ، وانما هو التزام صارم وثابت بمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وايمان عميق يحملنا على اتخاذ موقف لا هوادة فيه ازاء الدول الكبرى في العالم .

تلك هي الامس التي تركز عليها السياسة الخارجية لحكومة بلادى ، فنحن نحصر على كفالة الاحترام الشديد لاستقلالنا السياسى ولسلامتنا الاقليمية وحققنا في العيش بمنأى عن القسر . ولا يمكن ان نوافق على الافتراض القائل بوجود تسلسل هرمى للسيادات ، ونحن نعارض ، على نحو فعال ، سباق التسلح الذى ينبغى انهاءه تلافيا لمواجهة عالمية يمكن ان تحيل هذا الكوكب الى رماد وأنقاض .

وتتوخى حركة عدم الانحياز العدل والإنصاف في العلاقات الدولية . وقد رفعت صوتها عاليا ، ومكررا حسب مقتضى الحال ، داعية الى تصحيح المظالم التاريخية مع التركيز بشكل خاص على الأمور التي تمس الاداء الحيوى للدول . وفي هذا الاطار تعرب البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز عن تضامنها الراسخ مع بوليفيا فيما تبذله من جهود لاستعادة منفذ مفيد الى المحيط الهادئ تكون لها السيادة عليه .

وبوليفيا بحكم موقعها الجغرافي في وسط امريكا الجنوبية تتاثر بثلاثة من الاحواض الهيدروغرافية في القارة ، وهي همزة الوصل بين الجمهوريات الخمس المحيطة بها . ومن ثم يتعين مع هذا الموقع الجغرافي ان يكون لبوليفيا منفذ الى المحيط الهادئ . وقد اصبحت بوليفيا جمهورية مستقلة عام ١٨٢٥ وكان لبلادي آنذاك ساحل ظل يخضع لسيادتها الكاملة لما يربو على نصف قرن . ثم حرمت من هذا المنفذ على إثر احدى حروب الغزو . ولكنها لم تتخل أو تتنازل ابدا عن حقها في منفذ الى البحر وفي العودة الكاملة الى مجتمع الأمم .

وهي تعتمد في هذا الصدد على تضامن المجتمع الدولي . وقد أكدت البلدان الاعضاء في منظمة الدول الامريكية على مدى السنوات الست الماضية ما يلي :

" ان التوصل الى حل عادل يتيح لبوليفيا الحصول على منفذ مفيد الى المحيط الهادئ ويكون خاضعا لسيادتها هو مسألة تهم نصف الكرة الغربي كله " .

وأود ان اغتنم هذه الفرصة لأزجي الشكر من فوق هذا المنبر الى ١٣٠ بلدا في جميع أنحاء العالم أثبتت لبوليفيا التأييد والتضامن والتفهم الاخوي فيما يتعلق بتلك المسألة .

بيد أن بوليفيا تود الآن أن تنظر الى المستقبل ، وتطوى فترة سيئة من التاريخ فاتحة بدلا منها صفحة جديدة من السلام والتفهم . واذ نسترشد بهذه النية ، نكرر على انفتاحنا التقليدي للحوار مع شيلي في سياق النصائح والقرارات الصادرة عن منظمة الدول الامريكية وبحد أدنى من الشروط المسبقة من قبل الطرفين ، كضمان للرغبة المخلصة في التوصل الى تسوية عملية لا تؤدي الى المساس بتراث بوليفيا الاقليمي ومع أخذ المصالح المتبادلة للبلدان المعنية بعين الاعتبار .

وتعلن بوليفيا تأييدها لجميع الاساليب المتعددة الاطراف لحل المنازعات ، وإذ تؤمن بمبادئ الميثاق دون اقلال من شأن فائدة الحلول الثنائية ، نرى أن النهج الثنائية والنهج المتعددة الاطراف غير متعارضة بل يمكن اتباعهما معا . وفي وقت لم تكن تتسم بمثل ما يتسم به اليوم من توازن الرعب وخطر الدمار النووي ، أكد الرئيس فيكتور باس إستنسورو في كلمته أمام الجمعية العامة سنة ١٩٦٣ أننا :

"ينبغي أن نحرز تقدما نحو الحظر الكامل للأسلحة النووية ونزع السلاح

الشامل والعام حتى نصل في النهاية الى تحريم الحرب" (A/PV.1252 ، ص ١١)

كما ذكر أيضا في هذه المناسبة أن الدول العظمى تبدو معتمدة على القوة أكثر من اعتمادها على القانون .

وإذا ما رصدنا حصيلة أربعين عاما من عمل الأمم المتحدة ، وجدنا أن هذا التحذير لا يزال صحيحا . ومن الضروري أن تسهم جميع الدول الاعضاء اسهاما حاسما في القيام بحملة لنزع السلاح من أجل تحقيق السلام وضمان بقاء الانسانية . وينبغي تحرير الموارد المخصصة حاليا لسباق التسلح حتى توجه الى رفع مستوى المعيشة للأغلبية العظمى من الشعوب التي لاتزال تناضل من أجل القضاء على التخلف والجهل والجوع .

ويبدد العالم كل يوم نحو ١٤٠ ٢ مليونا من الدولارات على سباق التسلح . ومن المستحيل أن نحسب مقدار ما يمكن تخفيفه على البلدان الفقيرة في العالم من المعاناة ومن الافتقار بالأمن ومن العوز ، باستخدام تلك الكمية من النقود . بل ومن

الاصعب أن نتصور كمية الألم والدمار والموت التي يمكن لهذه الكمية من النقود أن تصيب بها الأرض . وعندما نفكر في هذه الحقيقة المرعبة والرهيبة ، نجد أن أكثر ما يروّع النفس في الأمر هو الافتقار إلى الوعي الأخلاقي من جانب من يقامرون بفقر الشعوب وبقاء الإنسانية .

لقد ظهر الشعور بالافتقار إلى الأمن بسبب عدم الاستقرار الناجم عن التدخل الأجنبي في أمريكا الوسطى . وترى حكومتي أن أسباب هذه الأزمة المطولة ترجع إلى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية غير العادلة ، وأن العسكرية المتزايدة للمنطقة قد أدت إلى مزيد من تفاقم الأزمة . وتشيد بوليفيا بالعمل الذي قامت به بلدان مجموعة الكونتادورا من أجل السعي إلى حلول سلمية تفاوضية من خلال وثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، وتتعهد بوليفيا بالعمل على أن تكفل هذه الوثيقة الأمن في المنطقة في إطار تقرير المصير وتنفيذ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

وتكرر حكومتي تأييدها لقضية جمهورية الأرجنتين بشأن استعادة سيادتها على جزر مالفيناس ، وتعرب عن قلقها إزاء وزع الأسلحة النووية في تلك الجزر ، بما يمثل انتهاكا للمعاهدات القائمة . وكما ذكر في مناسبات متنوعة ، تؤيد بوليفيا التوصل إلى حل سلمي تفاوضي للنزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة من خلال المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة .

لقد لاحظ بلدي باهتمام الاقتراحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي لكبح جماح سباق التسلح والقيام بجهود جماعية من أجل القضاء على الحروب والصراعات المحلية . وبالمثل يعتقد بلدي أن الاقتراحات الواسعة النطاق التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت على تحسين مناخ المفاوضات التي ستجرى بين الدول العظمى بحيث يمكن التوصل إلى اتفاق يعزز الاستقرار الاستراتيجي ويحقق الردع بالتوصل إلى اتفاق دائم وعادل .

وترفض حكومتي أي تدخل أو احتلال عسكري بقوات أجنبية أينما حدث ذلك . وبالتالي ، فإنها تدين الاحتلال العسكري لأراضي أفغانستان وقبرص وكمبوتشيا ولبنان ، وتكرر تأييدها للإجراءات التي يقوم بها الأمين العام في هذا الخصوص .

وبالمثل ، يشعر بلدى بالقلق ازاء استمرار التوترات والمواجهات في مناطق الصراع بالشرق الاوسط . وتؤيد حكومتي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وتعترف ايضا بحق اسرائيل في الحصول على حدود آمنة ومعترف بها ، وتحث كذلك ايران والعراق على وقف العمليات العسكرية والشروع في عملية احلال السلام تحت رعاية الامم المتحدة . واذ تذكر ان العالمية هي أحد المفاهيم الاساسية للأمم المتحدة ، فاننا نؤيد الرأي القائل بأن من المستصوب أن تصبح الدولتان الكوريتان أعضاء في الامم المتحدة ، ونعرب عن ارتياحنا لاستئناف المحادثات بينهما .

وتشارك حكومة بوليفيا تماما المجتمع الدولي حرصه على تلبية الحاجة الملحة الى منع الانتاج والتجارة غير المشروعة للمخدرات والى المعاقبة عليهما والى منع استخدامها غير المشروع الذي يمثل خطرا على الصحة العامة وبصفة خاصة صحة الشباب . وينفس التصميم والاحساس بالمسؤولية والشجاعة التي أبدتها في معالجة الوقائع السياسية والاقتصادية لبلدنا بمجرد وصولها الى السلطة ، تشرع الآن حكومتنا في استخدام جميع الموارد المتوافرة لديها لشن حرب مباشرة على تجارة المخدرات ، وذلك استنادا الى كل القوة الاخلاقية لإيمانها بأن من المحتم علينا أن نمنع انحطاط كرامة الفرد وقيمه الانسانية ، وفي الوقت نفسه أن نمنع الفساد المؤسسي الذي قد يعرّض أمن الدولة ذاته للخطر .

لقد أصبحت تجارة المخدرات بحكم طبيعتها نشاطا اجراميا دوليا ، وبالتالي فهي تستوجب اتخاذ تدابير دولية فعالة بصورة عاجلة مع توفير جميع الموارد اللازمة من أجل مكافحة هذه الجريمة الموجهة ضد الانسانية . ومن غير المنطقي أن نحمل البلدان المنتجة للمسؤولية الاساسية في مكافحة هذا النشاط الاجرامي ، فمن المعروف ان الانتاج هو في الحقيقة دالة للطلب في البلدان المستهلكة للمخدرات . وبوليفيا ، توخيا لمصلحتها هي نفسها ، على اعتماد العمل على استئصال شأفة هذه المشكلة عن طريق نهج مفاهيمي وعملي جديد يظهر بجلاء تام أن المسؤولية عن مكافحة تجارة المخدرات انما تقع على المجتمع الدولي كله وأن الاسهام الرئيسي يجب أن يأتي من قبل البلدان المستهلكة .



ومن غير المعقول ان تطالب دولة تتحمل تفضيحات اقتصادية هائلة في سبيل حل مشاكلها الاقتصادية بأن تكرر في الوقت نفسه مواردها الضئيلة لنضال تخوضه وحدها ضد الاتجار في المخدرات . وينبغي التسليم بأن القيود الاقتصادية والتقنية قد تحد حقا من فعالية مكافحة المخدرات . وعلى الرغم من الصعاب التي تواجه بوليفيا فإنها تسعى بكل حزم الى استئصال انتاجها غير التقليدي والفائض من اوراق الكوكا ضمن برنامج شامل تنفذه بوليفيا كجزء من التزاماتها الدولية .

وتحت بوليفيا ، وهي أمة تعاني من هذه الكارثة ، على جمل تدويل الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات في اطار الامم المتحدة - وهذا اقتراح كان قد حظي بتأييد قوى من جانب رئيس جمهورية فنزويلا السيد خايمي لوسنتيش - احد المنجزات الرئيسية للامم المتحدة في العقد المقبل ، فهذا التدويل هدف يتسق مع مقاصد الميثاق ومبادئه . فالغرض من الميثاق قبل كل شيء ، هو تعزيز التعاون الدولي في حل المشاكل الاجتماعية والانسانية الخطيرة ، والاتجار بالمخدرات هو واحدة منها .

وفي هذا السياق ، تؤيد بوليفيا بقوة ان تدعو الامم المتحدة الى عقد مؤتمر وزاري في ١٩٨٧ لبحث العواقب القانونية والمؤسسية والتعليمية للاتجار الدولي غير المشروع في المخدرات .

وفي هذا الصدد ، يجب ان تستخدم الحملة الدولية الرامية الى مكافحة المخدرات وسائل جديدة وخلاقة وعملية . وسيكون من المفيد في هذا الشأن النظر في انشاء صندوق اقتصادي دولي تدعمه ، اساسا ، البلدان المستهلكة ويعني بشراء اوراق الكوكا من بلدان المنشأ بهدف الحيلولة دون وقوع المنتج من هذه الاوراق في ايدي شبكات الجريمة المنظمة . وفي الوقت نفسه ، يمكن انشاء شبكة عالمية لمراقبة الانتاج مع الحرص على عدم الاضرار باقتصاديات المناطق الريفية .

ان هذا هو السبيل المباشر والفوري لمعالجة هذه الافة ، من جذورها ، في البلدان المنتجة ، ويمكن ان يقترن ذلك بسياسة نشطة تستهدف ايجاد بدائل لانتاج ورقة الكوكا .

ان المجتمع الدولي يدرك ان الحفاظ على السلم واستمرار الديمقراطية يتوقفان على تنمية المناطق المتخلفة من كوكبنا وتحقيق الرخاء لها . غير اننا عندما ننظر الى الحالة الاقتصادية العالمية نلاحظ ان الثمانينات قد تنتهي الى ان تعد عقدا ضائعا فيما يتعلق بالتنمية الا اذا اتخذت اجراءات اقتصادية كبرى للتخفيف من العبء الهائل الذي تحمله الديون الخارجية للبنية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان النامية .

وقد تم التنويه بمدى خطورة الحالة التي تواجه معظم بلدان العالم الثالث التي تنوء تحت عبء الالتزامات التي تفرضها خدمة الديون المستحقة عليها . فقد نشر البنك الدولي للانشاء والتعمير مؤخرا احصاءات توضح ان الديون الخارجية لهذه البلدان قد ارتفعت من ٢٠,٨٠٠ مليون دولار في ١٩٧٠ الى ٢١٠,٠٠٠ مليون دولار في ١٩٨٢ . وعلى سبيل الايضاح البياني لهذا الامر ، كشف تقرير لبنك الدول الامريكية نشر مؤخرا ان خدمة الديون في بلدان امريكا اللاتينية تمثل ضعف تعويضات الحرب التي فرضها الحلفاء على المانيا في ١٩١٩ ، والتي اضطر ذلك البلد الى الامتناع عن دفعها في العشرينات . وفي الآونة الاخيرة ، اخبرنا الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ان خدمة الديون الاجنبية في امريكا الجنوبية تصل الى اكثر من ٥ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي . ومن المعروف ان المدفوعات المتعلقة بالفائدة وحدها تصل الى ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ مليون دولار في السنة .

وازاء هذا الموقف ، تلاحظ امريكا اللاتينية بجزع عدم حساسية بعض البلدان المتقدمة وبعض الوكالات المقرضة الدولية ، التي لا تظهر ادراكا للابعاد الاجتماعية للمشكلة او التي لا تسترشد في اعمالها الا بالمعايير التجارية الصرفة ولا تهتم بالبحث عن اى حلول من نوع آخر .

وتوضح الابعاد المختلفة لهذه الحالة ، اذا ما نظرنا اليها معا ، الحاجة الملحة الى اعادة تقييم السياسات التي يعتبر انتهاجها واجبا اذا اريد التصدي لهذه المشاكل .

فمن الضروري بالنسبة للبلدان النامية ، اطالة فترات السداد وتخفيض اسعار الفائدة او تحديد اسعار تفضيلية لها . ويجب على المجتمع المالي الدولي ان يتحمل التكلفة المالية التي ستترتب على ذلك استنادا الى معايير يتفق عليها . ومن بين العناصر الضرورية لاي حل دائم لمشكلة الديون ، اعادة جدولة الديون على عدد من السنوات وانشاء مرافق دولية تدعم رسوم الفائدة واقامة علاقة مباشرة بين خدمة الديون والتقيد بالاسعار الدولية ، وذلك دون استبعاد الغاء بعض الديون في ظروف معينة .

بيد انه ايا كانت التدابير التي ستتخذ لحل أزمة الديون ، فلن تكون هذه التدابير كافية لاعادة تنشيط عملية التنمية ان لم يجر في الوقت نفسه الاهتمام بالعمل المشترك الرامي الى اعطاء دفعة للتنمية عن طريق تدفق الاموال الى البلدان المدينة . وفي هذا الصدد ، يمكن للتغيير الذي طرأ على اهتمام الولايات المتحدة بمسألة الديون الخارجية لامريكا اللاتينية ان يمثل نقطة تحول في الازمة المالية التي اُعيدت المنطقة . فهذا التغيير يعني فيما يبدو قبول الحجة القائلة بأن السياسات التي تستهدف تحقيق التنمية ستمكن المنطقة من ايجاد وسائل اكثر فعالية للوفاء بالتزاماتها الهائلة الناجمة عن الديون الخارجية ، باكثر مما تمكنها من ذلك السياسات التقشفية التي لا يزال صندوق النقد الدولي يطالب حتى الان باتباعها . وتنطوي مبادرة الولايات المتحدة على فكرة التخفيف من السياسة المنظمة التي يتبعها صندوق النقد الدولي والاستعانة بالبنك الدولي والبنوك التجارية كمصادر لاموال جديدة تتيح لبلدان امريكا اللاتينية ان تعطي دفعة جديدة لتنميتها الاقتصادية . وعلى الرغم من ذلك ، فنحن نشعر بالقلق مخافة ان يبطأ على مر الشهور سير اقتصاد الولايات المتحدة فتكون لذلك آثار خطيرة على البلدان النامية ، التي ما زالت تتعرض للاتجاهات الحمائية التي ينتهجها الشمال ، والتي تكتم اقتصاداتها بحدها من قدرتها التصديرية وبالتالي من قدرتها على السداد .

لقد آن الاوان اذن لتقييم الوضع وللتعامل مع هذه المسألة بطريقة جادة وشاملة . ان امريكا اللاتينية هي الجزء الوحيد المتخلف من العالم الغربي . ويعمد تشجيع ومساعدة تنميتها السبيل الوحيد الذي يمكن ان يجنب المنطقة القلاقل الاقتصادية والاجتماعية . ان الفوضى في امريكا اللاتينية كانت دائما المقدمة الطبيعية للديكتاتورية ، وليس امامنا من بديل سوى ان نوضح بأمثلة ملموسة وسريعة ان الديمقراطية وحدها هي القادرة على تحرير الشعوب من الفقر والجهل .

ان اعظم احداث هذا القرن واكثرها حسما هو اليقظة الكبرى للدول الجديدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . لقد جاءت عملية انتهاء الاستعمار نتيجة لتصميم دولي مشترك بدأ في فترة ما بعد الحرب ، وسط حقائق السلطة الاستعمارية . اما ان الاوان بعد لان يبرز توافق آراء دولي مماثل يعمل على اصلاح الهياكل الاقتصادية العالمية ؟ الا يمكن للدول الدائنة ان تعي انه مع كل يوم يمر تصبح الديون الخارجية اهم عامل للتغيير في النظام الاقتصادي الدولي لكونها عاملا يفتح اذهان الشعوب على الاجفاف الدولي الكامن في هذا النظام ؟ لقد اصبح تأثير الديون الخارجية ، اكبر من تأثير العقائد والاساطير ، فقد صارت الآن اكبر عامل منشط لارادة التغيير لدى الشعوب . هذه الارادة يجرى التعبير عنها هنا من فوق منبر الامم هذا ، وهي اخذة في الارتفاع كمد لا يمكن احتواؤه . والبديل الصعب لذلك في هذا الوقت العصيب والخطير في العلاقات الدولية واضح . فاما ان تغير آليات القوة العالمية من قواعد اللعبة الاقتصادية ، من خلال ممارسة دولية لارادة المشتركة ، كتلك التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية لتصفية الاستعمار ، والا فان العالم سيدفع الى محرقة مالية لابعد وان يترتب عليها ما يترتب عليها من آثار سياسية .

وهذه المحرقة قد بدأت بالفعل . وانا اتكلم الآن باسم دولة تقع الآن في خضم هذه الازمة الدولية .

ان بوليفيا بها اكبر معدل للتفخم في العالم . ولو لم تكن الحكومة - بقيادة الرئيس فيكتور باز استنسورو - قد قامت بوضع سياسة اقتصادية جديدة ، توصل التفخم المفرط - حسب التقديرات - الى اكثر من ٤٤ ٠٠٠ في المائة هذا العام . وهذا المثال وحده يبعد في حد ذاته مؤشرا على الهوة السحيقة التي كان من الممكن ان تسقط فيها بلدى .

ان انخفاض اسعار المنتجات الاساسية المخصصة للتصدير ، الناتج عن الانكماش الاقتصادي العالمي ، كان يعني لبوليفيا انخفاضا يصل الى حوالي ٢٠ في المائة من اجمالي ناتجها المحلي . واذا ما اخذنا في الاعتبار الزيادة في عدد السكان والاشهر السلبي للتفخم نجد ان دخل الفرد في بوليفيا انخفض باكثر من ٢٠ في المائة بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ .

وهذا التقلص الاقتصادي أثر على أكثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية أهمية . فصادرات قطاع التعدين ، الذي يعاني من انحدار حاد ، انخفضت بأكثر من ٢٥ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٧٧ . والقطاع الزراعي الذي يستوعب ثلثي السكان عانى من انخفاض مشابه في نفس الفترة . وفي المناطق الحضرية يعاني ما يقرب من ٣٠ في المائة من سكان الحضر حاليا من البطالة والعمالة الناقصة . وفيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ انخفضت الصادرات بشكل عام بمقدار ٥٠ في المائة ، وقد ترتب على ذلك انخفاض حاد في معدل التنمية المحلية .

وقد قدر ان الديون الخاصة والخارجية لبوليفيا وصلت في نهاية عام ١٩٨٤ الى ٦٩٢ مليوناً من الدولارات . وبلغ مجمل صادرات ذلك العام ما يقرب من ٧٨٠ مليون دولار بينما وصلت الواردات الى حوالي ٥٢٠ مليون دولار . وفي الوقت ذاته ارتفعت خدمة الديون الخارجية في ١٩٨٤ الى ما مجموعه ٨٠٤ ملايين من الدولارات ، وهو رقم تعجز بوليفيا ماديا عن دفعه .

اي دولة يمكنها التغلب على كل هذه الكوارث بغير آثار سياسية ؟ ومع ذلك فقد استطاعت بوليفيا الحفاظ على الديمقراطية ، ومرة اخرى اثبتت روح الشعب البوليفي انها على مستوى هذه الشدائد .

ويقول الرئيس باز استنسورو :

"اننا وحتى لا نمشي انفسنا بأمال كاذبة ، دون ان نقطع الامل ذاته ، وهو ما يجب ان نتشبث به بكل قوانا كيما نتمكن من مواجهة التحدي الذي تفرضه علينا المصائب ، نستطيع القول بانه لن يكون هناك جدوى من العيش في ديمقراطية اذا كان الناس يموتون من الجوع".

ونظرا لحقيقة ان البلد كان قد دمره الفقر الناتج عن الانكماش الاقتصادي العالمي الذي ادى الى انخفاض اسعار المعادن التي يصدرها ، فقد كان لزاما على بوليفيا ، حكومة وشعبا ، ان تعكس مسار هذا الاتجاه الاقتصادي ، والا لكان البديل الحتمي لذلك كارثة لا يمكن تخيل ابعادها . وادراكا لهذه المسؤولية ، قامت حكومتي

بتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تنطوي على تدابير تقشفية واجراءات تكيف ولكنها تعمل في الوقت ذاته على تحديث النظم الانتاجية والموارد المتاحة وتحسينها .

ولقد اعرب الرئيس باز استنسورو عن تصميم بوليفيا ، التي لن تستلم ولن تتراجع خطوة واحدة عن التصدي للقوى التي لم تتورع بالامس عن تدمير البلد في سعيها الى تدمير النظام . وفي رأيه انه :

"ليس هناك صيغة لحسم الازمة الرهيبة التي تهز كيان بوليفيا سوى مجموع القيم الاخلاقية والعمل المستمر ، وهذا هو ما يمكن ان يؤدي الى زيادة الثروة التصديرية . ولا بد لنا من التحكم بشكل مناسب في الموارد الاقتصادية والمالية النادرة ، وان نوجد وقفتنا في كفاحنا الاجتماعي ، بحيث نقنع انفسنا بأنه لن تكون هناك نهضة لهذه الجمهورية ما لم نفهم ابعاد الكارثة ، والعدد القليل المتاح لنا من الوسائل العلاجية الفعالة، لعكس اتجاه الحالة السائدة".

وسوف يكون من قبيل السخرية المحزنة ، في وقت تبذل فيه بوليفيا المزيد من التضحيات لمساعدة نفسها ، ان يرفض المجتمع الدولي دعم بلادى في جهودها . ان شعبي في الوقت الراهن يبذل تضحيات هائلة للتغلب على الازمة ، ولاقامة وتعزيز مجتمع سياسي ديمقراطي . ونحن نعرف اننا لسنا وحدنا ، وان ثمة ممثلين مجتمعيين هنا وحكوماتهم ، سوف يحولون هذه الجمعية الى الاداة الاكثر فعالية لتحقيق التضامن والتعاون الدولي .

وباسم بلادى اعرب عن ايماني العميق بأن العالم سيطرح خلافاته جانبا ، وسوف يفهم اخيرا ان السلم لا يمكن فصله عن رفاه الشعوب ، وان الفقر يمثل انكارا للحياة ، وانه لا يمكن ان يكون هناك ما هو اسوأ من الفقر . فلنتحل بالشجاعة لكي نعلن ، كما اعلن هنا من قبل ، اننا لم نفقد شقتنا في قدرتنا على تغيير الحياة وتغيير العالم ، واننا هنا في الأمم المتحدة ، وبمد اربعين عاما ، لم نفقد روح سان فرانسيسكو ، التي كانت في ١٩٤٥ تمثل الامل عندما بدت علامات النصر تضرئ الطريق لفجر جديد للبشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : باسم الجمعية العامة اشكر

نائب رئيس جمهورية بوليفيا على خطابه الهام .

اصحاب السيد خوليو غاريت ايبون ، نائب رئيس جمهورية بوليفيا من المنصة .



السيد هاردينغ (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم وفد

جامايكا ، انتهز الفرصة لاهنتكم تهنئة حارة على انتخابكم لرئاسة الدورة الاربعين للجمعية العامة . ومن المناسب تماما في هذه السنة الهامة التي تحتفل فيها الامم المتحدة بعيدها ان يتراعى مداولات الجمعية العامة دبلوماسي محذ لك له مستواكم ، دبلوماسي اسدى خدمات جليلة للامم المتحدة على مر السنوات الطويلة .

وانتهز هذه الفرصة ايضا لكي اعرب عن عرفاننا لسلفكم السفير بول لومكا من زامبيا لرئاسته المتميزة للدورة التاسعة والثلاثين .

لقد شهد العام الماضي احداثا متباينة بعضها يدفع الى اليأس وبعضها تشير وميضاً من الامل . وعلى مر التاريخ تحمل بعض السنوات طابع حدث او مجموعة من الاحداث تظل على ما عداها وتظل تلك السنوات ماثلة في الذاكرة بسببها . واخشى ان تكون السنة الماضية من السنوات التي تذكر كعام يتميز بعدد وحجم الكوارث التي ألمت باماكن مختلفة من العالم باشكال مختلفة . واننا لنذكر بحزن الجفاف والمجاعة في افريقيا ، وكارثة باهوبال ، وعددا من حوادث تحطم الطائرات والقطارات وفاجعة زلزال الشهر الماضي في مدينة المكسيك . وتعني كل تلك الحوادث المعاناة والموت والخراب . كما تظهر مدى الحالة الهشة للانسان والى اى حد نتعرض جميعا للضربات القاصمة التي تحل بنا بسبب الكوارث الطبيعية او قصور التكنولوجيا عن اداء وظائفها . وينبغي الا يغيب عن بالنا ان الشدائد من هذا النوع هي التي تبرز في احيان كثيرة الرباط المشترك بين الجنس البشرى وهو الرباط الذى يربطنا جميعا واضعا الحواجز التي تفرق بيننا في منظورها الحقيقي . وقد شاهدنا ذلك الرباط المشترك يظهر في شكل تدفق التعبير بسخاء عن التعاطف الشفوى والمادى وتضامن ودعم العالم بأسره مع شعب كل امة من الامم التي نكتب . وتعرب جامايكا مرة اخرى عن تعاطفها مع الشعوب والحكومات المتضررة .

لقد ساهمت الأمم المتحدة في الاغاثة عن طريق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الاغاثة في حالات الكوارث ، لكن التجربة الاخيرة اوضحت الاهمية الكبرى لاستعداد وكفاءة خدمات الطوارئ وكذلك التنسيق العام في مجال جهود الاغاثة ، وهو في رأينا مجال يمكن فيه توسيع نطاق التعاون الدولي . ونحن نحث على الاهتمام بتميز قدرات الأمم المتحدة في هذا الميدان .

وتبدو الحالة على المسرح الاكبر مشحونة بالتوتر وعدم الاستقرار ، مع ان بعض التطورات التي جرت اثناء العام الماضي قد ادت الى شئ من التفاؤل . لقد شجعنا استئناف الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . واستئناف المفاوضات الثنائية لتحديد الاسلحة ، والاتفاق على عقد مؤتمر قمة بين زعمي هذين البلدين في جنيف في الشهر المقبل . ونرى ان هذا الاجتماع فرصة هامة من اجل ارساء مزيد من التفاهم واقامة علاقات اكثر استقرارا . والكثير مما سيدور في هذا الاجتماع سيكون له اثر خطير على المناخ العام السائد في الشؤون الدولية وعلى آفاق المستقبل . ونأمل ان ينتهج الطرفان نهجا بناء وان يبديا روحا بناءة ، وبذلك يمكن ان تمهد النتائج المترتبة السبيل امام حقبة جديدة في العلاقات بين الشرق والغرب .

ويمكن ان يولد ذلك الاجتماع زخما لاحراز التقدم في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح الذي لم تحرز فيه حتى الان سوى منجزات ضئيلة . ويزيد استمرار الاسلحة النووية من الخطر الذي يتهدد بقاءنا ذاته . وتؤكد جامايكا من جديد رأيها في ان عملية نزع السلاح النووي ينبغي ان تبدأ باتفاق على فرض حظر شامل على اجراء التجارب النووية . وفي رأينا ان ذلك الاتفاق لن يتيح فرصة التقدم امام حظر اجراء التجارب النووية فحسب ، بل انه سيهيئ ايضا مناخا يتيح المضي قدما في ميدان تحديد الاسلحة بالنسبة للأنواع الاخرى من الاسلحة . وفي عالم ينصب اهتمامنا فيه على المعاناة والموت عوزا لاسيما في السنين الاخيرة ، يكون من المخجل تكرير هذا القدر الهائل من موارد العالم

لصنع الأسلحة واقتنائها . ويشير تقدير آخر الى ان الاتفاق العالمي على الأسلحة قد بلغ الف بليون دولار سنويا مما يعد اداة مذهلة لاولويات عالم اليوم . وقد علمتنا دروس الماضي حدود القوة العسكرية ، وما تحتاج اليه في عصرنا هو توفير ظروف السلم والرفاه الاقتصادي بوصفهما دعائمي الامن . ولا بد من توجيه طاقاتنا ومواردنا الجماعية في ذلك الاتجاه .

ان الوقت يمر ولم يتحقق شئ يذكر لمواجهة التحديات والمشاكل المفروضة . وعاما بعد عام نجتمع في هذه الجمعية العامة ونعرب عن آمالنا المشتركة من اجل عالم افضل واكثر امنا يتجاوز الرؤية الضيقة للمصالح الوطنية ، غير ان التقارب السياسي والتعديلات التي تجعل من ذلك التقارب حقيقة واقعة لم تتم . واذا اريد للتمساوون الدولي ان يستمر ويتسع نطاقه ، فينبغي ان يكون تعاوننا فعالا .

وهناك اتجاهات مقلقة تشير الى ان هناك قوى تعمل بهدف الحد من نطاق الاجراءات الدولية وتجنب النهج المتعدد الاطراف في معالجة المشاكل المعاصرة . ولهذا فمن الاهمية بمكان تحقيق النتائج واحراز التقدم في حل المشاكل الكثيرة التي تواجه المجتمع الدولي لتعزيز استمرار الايمان بالمؤسسات المتعددة الاطراف .

وشمة مجال بدأ يظهر فيه توافق آراء على العمل الدولي ، هو الحالة في جنوب افريقيا . وقد وصلت الاحداث خلال العام الماضي وبالحالة الى نقطة خطيرة . ويقدر عدد الذين فقدوا ارواحهم بما يزيد عن ٧٠٠ شخص في الاضطراب المستمر السائد في ذلك البلد . وينبغي ان يكون واضحا للطفة ان الشعب لن يتخلى عن كفاحه حتى في مواجهة اساليب النظام الفتاكة . ان اعمال القتل والاعتقالات الجماعية واوامر الحظر والاحتجاز قد اثبتت انها لم تجد فتىلا في وقف مد المقاومة . ولا يوجد سوى حل واحد : وهو انتهاء نظام الفصل العنصرى والاستعاضة عنه بنظام يقوم على الحقوق المتساوية لجميع سكان جنوب افريقيا . ان نظام الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه وانما ينبغي القضاء عليه . اننا لا نقبل التعديلات السطحية والتعديلات الرمزية .

وما فتئ النظام لسنوات طويلة يرفض بتعنت وملف تلبية المطالبة بإجراء تغيير أساسي ، والان بدأ النظام يشعر بوطأة الضغط المشترك المتولد عن الانتفاضة الموجودة في الداخل ، وضغط الجزاءات التي تفرض أو التي يهدد بفرضها من الخارج . ولقد كان رأى جامايكا منذ امد طويل ان قيام المجتمع الدولي بفرض الجزاءات الاقتصادية عنصر ضروري لحدوث التغيير في جنوب افريقيا . ويشجعنا ان نرى ان الحكومات التي كانت تتلصق حتى الان في اعتماد الجزاءات الاقتصادية قد بدأت تتحرك الان في ذلك الاتجاه . وتعتبر التدابير التي اعلن عنها ، وان كانت محدودة النطاق ، بداية جديرة بالترحيب . غير اننا نحتاج الى ما هو اكثر من ذلك بكثير لاقتناع نظام جنوب افريقيا بان المجتمع الدولي وطيد العزم فيما يتعلق بتلك المشكلة ولهذا فاننا نتطلع الى اعتماد مزيد من التدابير لوقف الاستثمارات والتدفقات المالية على جنوب افريقيا والى تقييد العلاقات الاقتصادية تقيدا اوسع نطاقا .

وترى جامايكا انه من الاهمية بمكان الا يكون هناك توان او تردد في اتخاذ تدابير بعيدة الاثر . فقد آن الاوان للمجتمع الدولي كي يعمل وبصورة حاسمة . وفي الوقت ذاته ، نود ان نكرر تأييدنا لأولئك المناضلين الذين يكافحون بشجاعة على الصعيد الداخلي ، وان نكرر تضامننا معهم .

ان المسألة ليست مجرد مسألة قمع وظلم داخل جنوب افريقيا . فالسلم نفسه معرض للخطر . اذ لا تزال جنوب افريقيا ترتكب اعمال العدوان السافر ضد الدول الافريقية المجاورة ، وتزيد من اعمال التخريب والحروب الاهلية في دول اخرى . وقد اضافت خلال العام الماضي المزيد الى سجلها المخزى الوحشي القائم على العدوان بارتكابها لسلسلة من الهجمات ضد انغولا وبوتسوانا وهي لا تبدى احتراما لشرعية الدول الافريقية الموجودة في المنطقة ولا لحقوقها السيادية .

ان النمط ذاته يتكرر في ناميبيا فازدراء جنوب افريقيا للقانون الدولي ولحقوق سكان الاقليم امر مذهل . اذ يحبط نظامها عن طريق المكر وسوء النية كل جهد يرمي الى تحقيق حل تفاوضي . فالخطة التي اعتمدت بناء على مبادرة فريق الاتصال الغربي والتي وضعت بعد جهد جهيد في عام ١٩٧٨ قد احبطت نتيجة لخداع وغدر جنوب افريقيا ، التي يبدو انها شرعت الآن في تنفيذ خطتها الخاصة بالاقليم بتنصيب ادارة عميلة .

ومن الواضح ان الحاجة تدعو الى اتخاذ اجراء ضد جنوب افريقيا بشأن هذه المسألة فنحن علينا واجب ازاء الشعب الناميبي الذي تضطلع الامم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عنه بوصفها السلطة القانونية القائمة بادارة الاقليم . لذا ، يتعين على المجتمع الدولي ان يبحث على وجه السرعة الخطوات الواجب اتخاذها الآن . ونحن نرى انه من الضروري ان يجتمع مجلس الامن مرة اخرى في المستقبل القريب لبحث ما هو الاجراء الجماعي الذي يجب اتخاذه كي يضطلع بمسؤولياته وليؤمن تنفيذ قراراته .

اما في منطقتنا فلا تزال مشاكل امريكا الوسطى مثار قلق كبير بالنسبة لنا . اذ استمر القتال على مر العام الماضي ، لكن الدبلوماسية الهادئة والمثابرة التي

تبديها مجموعة كونتادورا تبعت على تشجيعنا ولا تزال هذه المجموعة تحظى بثقة المجتمع الدولي وتأييده في سعيها لايجاد حل ملمى للصراعات القائمة بين دول المنطقة . ان المبادرة الرامية الى تشكيل فريق دعم مؤلف من اربعة اعضاء للمساهمة في تحقيق اهداف مجموعة كونتادورا قد عززت الالتزام الاقليمي بايجاد حل . وتؤيد جامايكا هذه الاهداف تمام التأييد . ونحن نرحب بصفة خاصة بنتائج اجتماع مجموعة كونتادورا ووزراء خارجية بلدان امريكا الوسطى الذى عقد بمدينة بنما في ١٢ و ١٣ ايلول/سبتمبر الماضي ، والذى تم التوصل فيه الى اتفاق على جدول زمني للمفاوضات الخاصة بمشروع وثيقة للسلم والتعاون في امريكا الوسطى ، مما سيتيح للعملية ان تستكمل قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر القادم ونتوقع ان تكون جميع الاطراف ، بحلول ذلك الوقت ، قد وقّعت كل الوثائق ، بل وعلى استعداد لتنفيذها بالكامل .

ان الحالة في الشرق الاوسط لا تزال تحظى باهتمامنا الوثيق . فالمسائل الاساسية معروفة تماما . وفي رأينا ان عناصر التسوية الشاملة قد حددت منذ امد طويل وقد حظيت بقبول دولي عام . وهي تتضمن انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي تحتلها منذ حرب ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش في سلم وامن داخل حدود معترف بها .

ان المبادرات الجديدة - كتلك التي اقترحها الملك حسين عاهل الاردن - تهييء فرصا جديدة ينبغي استكشافها بوصفها اساسا لمفاوضات السلم . وليس في وسعنا ان نتجاهل الاعمال التي تضيف مزيدا من العقبات في طريق السعي من اجل اقرار السلم ، وتسهم في مناخ التوتر وعدم الاستقرار وانعدام الامن في المنطقة . كما لا نقبل طرح اية نظرية جديدة تعني ضمنا ان الحقوق السيادية لاي طرف ثالث يمكن ان تنتهك بصورة صافرة في معرض الشار لخطأ وقع في مكان آخر . ووفقا لهذا نشجب الهجوم الذي شنته اسرائيل ضد تونس منتهكة بذلك سيادتها وسلامتها الاقليمية .

اما في مجالات الصراع الاقليمي الاخرى ، فمما يؤسف له انه لم يحدث تقدم يذكر على مرّ العوام الماضي فلا تزال الحرب بين ايران والعراق مستمرة دون احتمال تحقيق

سلم قريب ، لكن من الاهمية بمكان الا نتخلى عن الحالة بوصفها حالة ميثوس منها .  
ونحن نواصل حث الامين العام على بذل مساعيه الحميدة للوساطة بين الطرفين .  
وفي قبرص تقتضي الضرورة تقديم كل تشجيع ممكن للامين العام ولجهوده الرامية  
الى احياء المحادثات بين الطائفتين وتجنب فرض حل عن طريق الامر الواقع .  
ومما يؤسف له ، انه لم يطرأ تغير يذكر على الحالة في كمبوتشيا  
وافغانستان ، ويتعين علينا ان نجد الدعوة الى انسحاب القوات الاجنبية من هذين  
البلدين ونشج بشدة الغطاء وانتهاكات حقوق الانسان التي وقعت هناك .  
ونلاحظ باهتمام انه في شبه الجزيرة الكورية قد بدأت الاتصالات الثنائية بين  
الكورييتين ويحدونا الامل في ان تتطور هذه الاتصالات التمهيدية بحيث تصبح حوارا مثمرا  
يساهم في تخفيف حدة التوتر في المنطقة ، ويرسي الاساس لاقامة علاقات سلمية في  
المستقبل .

أنتقل الآن الى مسائل التعاون الاقتصادي الدولي . اذ ان المجتمع الدولي  
بحاجة الى ان يدرس عن كثب تطور الاحداث في البلدان النامية على مر السنوات القلائل  
الماضية . وايا كانت نظرة المرء الى مشاكل العالم الثالث ، فان المتطلبات  
الضرورية لحلها واضحة ، اذ لا يوجد لها علاج شافٍ وافٍ على المدى القصير . فالبلدان  
النامية بحاجة الى الوقت وبحاجة الى الموارد فنحن نحتاج الى الوقت لاجل تغييرات  
هيكلية ذات شأن وتوطيدها ، وهي تغييرات بعضها استدعاه الصعوبات الاقتصادية الشديدة  
التي شهدتها السنوات القلائل الماضية ، وبعضها الاخر ناجمة عن اجراء سياسي متعمد .  
ونحن في حاجة الى الموارد لتخفيف وطأة الصعوبات المقترنة بهذه التغيرات ولتساهم  
بمساهمات انتاجية تقتضيها التنمية الطويلة الاجل لاقتصاداتنا .

وانني اذ اقول انه يتعين على المجتمع الدولي ان يدرس تطور الاحداث على مر  
السنوات القليلة الماضية فذلك لسبب وجيه . اذ يبين السجل ان البلدان النامية قد  
بذلت جهدا كبيرا لمعالجة مشاكلها . وان كون اقتصاداتنا ما زالت تعاني من الازمة  
فهذا يرجع الى حجم المشاكل التي نواجهها واستعمائها على الحل ، وليس انعكاسا

للتضحية والجهد اللتين بذلتهما شعوب وحكومات العالم الثالث في السنوات القلائل الماضية .

ومما زاد بشكل خطير من تعقد المشاكل ومن محنة بلداننا استمرار الظروف الاقتصادية الدولية غير المواتية . فقد كان الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية والذي يتسم بأهمية حيوية بالنسبة للرفاه الشامل للاقتصاد العالمي ، ولا سيما لامكانيات التصدير الخاصة بالبلدان النامية - غير مطرد وتبدو عليه الآن دلالات التباطؤ التي تشير القلق . وهذا يقلقنا بصفة خاصة لأنه بالرغم مما حققناه من مكاسب طفيفة في الانتاج ومن ارباح اكثر اهمية في مجال التجارة في عام ١٩٨٤ ، لا يزال نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ، في العالم النامي اقل مما كان عليه في بدايات العقد .

وفي امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي اللتين تناضلان للمحافظة على مستويات الرفاه الاقتصادي التي تحققت قبل بداية العقد الحالي المضطرب ، انخفض نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٩ في المائة تقريبا عما كان عليه في عام ١٩٨٠ ، واصبح مماثلا للمستوى الذي حققته المنطقة في عام ١٩٧٧ . ولا يمكن الطعن في السرائر القائل بأن النصف الاول من الثمانينات كان اكثر الفترات صعوبة للبلدان النامية منذ اعوام الكساد في الثلاثينات .



لقد شهدنا في هذه الفترة تغييرات كبيرة معاكسة في معدلات التبادل التجاري لكثير من السلع الاساسية ، وارتفاعا حادا في معدلات الفائدة الدولية ، وانخفاضا شديدا في الاقراض الدولي ، وجاء كل ذلك في اعقاب الزيادات التي طرأت على اسعار الطاقة في نهاية السبعينات ، ولا تزال كثير من البلدان النامية تحاول التكيف معها .

لقد نتج عن ذلك صعوبات اقتصادية لها ابعاد لم يسبق لها مثيل في بلداننا ، وينبغي ألا يغيب عن بالنا ان الشعوب هي التي تعاني لا البلدان ، وهذا امر له دلالة الهامة . لقد شهدت الشعوب في البلدان النامية تدرى مستويات معيشتها منذ ١٩٨٠ ، وشهدت تخفيض الخدمات الاجتماعية بالنظر الى ان الانتكاس الاقتصادي الدولي ، وغيره من الصدمات الخارجية الاخرى ، ادى الى اختلالات اقتصادية داخلية واضطرابا متعاضما الحجم ، ان جامايكا لا تشير هذا الامر دون اساس ، فاحدى الدراسات التي اجراها البنك الدولي ، لتقييم اثر الصدمات الخارجية على ميزان المدفوعات في بلدان نامية مختارة وضع جامايكا في قمة القائمة من حيث شدة الاثر على ميزان مدفوعاتنا في الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٢ .

وفي مواجهة كل هذا شهدنا في جميع الاوقات ادلة على صمود شعوب العالم الثالث وعلى ارادتها المعقودة على التصدي والتكيف والمضي قدما . وعلى سبيل المثال ، ازداد نصيب الصناعة التحويلية من اجمالي صادرات البلدان النامية ككل ، من ١٥ في المائة الى ٥٠ في المائة في العقدين الماضيين . بيد ان هذا ، وان كان لا يزال يقصر كثيرا عن النصيب المستهدف وهو ٢٥ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي ، الا انه يشكل دلالة على الاستراتيجية الاقتصادية التي يجرى انتهاجها . وفي الوقت الذي تكافح فيه بلدان العالم الثالث للتصدي للصدمات الخارجية يحاول عدد كبير منها تنويع قدرته الانتاجية وجعل اقتصادياته اكثر كفاءة . وينعكس هذا بوجه خاص في حقيقة أن البنك الدولي اقترض بالفعل مبلغا يناهز ٥٠٠ بليون دولار لبرامج التعديلات الهيكلية .

وعلى مستوى آخر ، يتمثل الدليل على توافر الارادة الواضحة لدى البلدان النامية لمواجهة المشاكل التي تواجهها ، في تخفيض العجز المتراكم في الحساب

الجاري . لقد خفضت البلدان النامية ذلك العجز بنسبة الثلثين تقريبا . فبعد أن بلغ ما يزيد عن ١٠٥ بلايين من الدولارات في ١٩٨١ انخفض الى ٣٥ بليون دولار في ١٩٨٤ . وحتى هذه الاحصائية المذهلة لا تقدر حق القدر الحزم الذي تتسم به السياسات النقدية والمالية التي تعيّن انتهاجها . لقد اختبر نضج الحكومات وقدرتها على الاحتمال واشتت شعوب العالم الثالث صمودها البطولي . لقد قالت شخصية عامة بارزة من بلد صناعي ما يلي :

« لا يمكن ان نتوقع من مواطني العالم النامي ان يشدوا احزمتهم الى مالا نهاية كما لا يمكن ان نتوقع من البلدان المدينة ان تظل مصدرة صافية لرأس المال »

ويمكننا لهذا ان نوّكد بجلاء ان المسألتين الرئيسيتين هما الحماية والدين ، ولا بد للمجتمع الدولي ان يضمن مناخا تجاريا يخلو من الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، المفروضة في وجه منتجات البلدان النامية .

ان المفارقة هي انه في الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية الى توسيع قاعدتها الاقتصادية بالانتقال الى مجالات مثل الصناعات التحويلية والمنتجات غير التقليدية تزيد الضغوط من اجل ممارسة الحماية في البلدان الصناعية . وبالنسبة لهذه البلدان فان الحل لا يكمن في حماية الصناعات او القطاعات المتردية ، من منتجي العالم الثالث الذين تتسم منتجاتهم بانها اكثر فعالية بالنسبة لتكلفتها . ان مصالح الكفاءة والانصاف تتحقق على نحو افضل عندما لا تلغى التكاليف والفوائد المقترنة بتحويل المزية المقارنة عند نقاط الدخول بحواجز جمركية او غير جمركية تنزل العقوبة بالصناعات والقطاعات الناشئة في العالم النامي .

هذا ليس شاعلا مجردا . فالبنك الدولي يقدر ان حدوث زيادة في الحماية تؤدي الى التردى بنسبة ١٠ في المائة في معدلات التبادل التجاري في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، تلقى تكلفة على منطقتنا تعادل تكلفة الفائدة الحقيقية للدين الكامل للمنطقة . ولهذا فان الحالة تحتاج الى قيادة حكيمة حازمة . ان الحص السليم

يعلمنا انه اذا عجزت البلدان النامية عن التصدير فلن تتمكن من تسديد ديونها او المساهمة في توفير اسواق كبيرة لصادرات البلدان الصناعية .

ان الانتقال من تمويل الاستثمار الى تمويل الدين ، الذي بدأ في السبعينات ادى مدفوعات ضخمة يتعين على البلدان النامية ان تدفعها لخدمة الدين . وقد بلغت هذه المدفوعات في العام الماضي ١٠٠ بليون دولار . وقد ادى هذا التدفق الى الخارج الى النقل الصافي للموارد الذي تم في ١٩٨٤ ، من البلدان النامية المستوردة لرؤوس المال الى البلدان المتقدمة . وفي امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بوجه عام .

كان ٣٥ في المائة من عائد الصادرات ضروريا لدفع فوائد الديون في ١٩٨٤ . وقد بلغ هذا الرقم في بلد واحد ٥٧ في المائة ، ولا يمكن لهذه الحالة ان تستمر . ان مشكلة الدين ولدت بسبب ندرة الموارد . فنحن نقترح لاستكمال مواردنا ولتحقيق عائدات اكبر في المستقبل . لكن الاحداث الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل ، التي حدثت في النصف الاول من العقد خلقت الحاجة الى وجود مجال للتنفس . وفي الفترة المباشرة لا بد من اتخاذ قرارات صعبة . وينبغي ان تكون هذه القرارات متسقة مع التقليد الخاص بالوفاء بالالتزامات وان تتم على اساس الفهم الكامل للحقائق الاقتصادية والاجتماعية الصعبة السائدة الان في كثير من البلدان المدينة . ان مسألة الدين العاجلة تحتاج الى معالجة متعاطفة وحكيمة في اطار يعترف بأن المسألة الان لم تعد مجرد الوفاء بالتزامات ، تتعهد جامايكا من جانبها بالوفاء بها ، بل ان هذه المسألة اصبحت جزءا من مشكلة التنمية ذاتها . ان جامايكا تواصل تأييد الاقتراح الذي يدعو الى عقد مؤتمر دولي معني بالنقد والتمويل لغراض التنمية ، حيث يمكن لهذه المسائل ، وغيرها من المسائل ذات الصلة ، ان تحظى بالمعاملة المتكاملة الضرورية في رأينا .

وبسبب المشاكل التي لها مثل هذه الابعاد على وجه التحديد ، لا يمكن ان نتصل من المسؤولية الوطنية التي تقضي بتوطيد العزم وتوخي الابداع في التصدي لمشاكل التنمية . وبالمثل مما يجدر بنا ان نقوله في هذا المحفل ، فانه بسبب الطابع الدولي للمشاكل على وجه التحديد لا يمكن التراجع عن التعاون المتعدد الاطراف .

لقد اتسمت أنشطة الأمم المتحدة في هذا العام بحادثين هامين ، المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم إنجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة الذي انعقد في نيروبي ، كينيا ، والاحتفال بالسنة الدولية للشباب .

ويسر جامايكا أنها اشتركت في المؤتمر الذي يرجع قدر كبير من الفضل في نجاحه إلى الجهود التي بذلتها حكومة كينيا ١٠ ان اعتماد استراتيجيات مستقبلية كان إنجازا ملحوظا ونحن نؤكد بوجه خاص على تنفيذ البرامج حتى عام ٢٠٠٠ للنهوض بوضع المرأة وادماجها بالكامل في المجتمع .

وكجزء من الاحتفال بالسنة الدولية للشباب استضافت جامايكا مهرجانا للشبيبة والمؤتمر الدولي للشبيبة الذي أصدر اعلانا هاما .  
ولدى التأمل في منجزات الأمم المتحدة على مدى السنوات الأربعين الماضية ،  
شمة انجاز واحد يبرز بين الانجازات الأخرى تفخر جامايكا بمفئة خاصة لكونها قد ساهمت  
فيه ، وهو ابرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي وُقعت في مونتيفو باي في  
العاشر من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ . ويسعدني أن أعلن أن الاتفاقية ، في الموعد  
النهائي للتوقيع عليها في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، كانت تحمل ١٥٩ توقيعاً ، مما  
يشكل دلالة واضحة لا لبس فيها على التأييد الواسع النطاق الذي تحظى به في المجتمع  
الدولي .

وقد عقدت اللجنة التحضيرية ، التي تظلع بالمسؤولية عن تنفيذ الاتفاقية ،  
دورتين أثناء العام واننا نشعر بالارتياح لأنها احرزت تقدماً في تنفيذ ولايتها . بيد  
ان علينا ان نلاحظ بقلق انه يجري ، في إطار التشريعات الوطنية ، اصدار تراخيص لمنح  
حقوق الاستغلال لاجزاء من المنطقة الدولية لقاع البحار . وهذا يشكل تحدياً مباشراً  
للولاية المنوطة باللجنة التحضيرية ولارادة المجتمع الدولي ، واننا نرفضه . وفي  
اجتماع جنيف اعتمدت اللجنة التحضيرية اعلاناً أكدت فيه من جديد ان النظام الوحيد  
لاستغلال المنطقة ومواردها هو النظام الذي أرست قواعده اتفاقية الأمم المتحدة لقانون  
البحار ، ورفضت أية مطالبة أو اتفاق أو اجراء يتنافى والاتفاقية بوصفها أساساً منحه  
أية حقوق قانونية في المنطقة الدولية لقاع البحار التي تعتبر تراشاً مشتركاً  
لل البشرية . لذلك نحث مرة أخرى الدول الاعضاء التي لم تصدق على الاتفاقية ان تفعل ذلك  
بوصفه تأكيداً ملموساً لتأييدها لها .

ان المستقبل يحمل في ثناياه ، بالنسبة للأمم المتحدة ، تحديات كبرى . وان  
ضمن القعود والغشل باهظ الى حد مخيف . وفي ميدان نزع السلاح ، وفي ميدان السلم  
والامن ، وفي ميدان التعاون الاقتصادي الدولي ، وفي ميدان حقوق الانسان ، وفي ميدان  
حفظ البيئة ، أقول في جميع هذه الميادين وفي غيرها ، لدينا التزام لا محيد عنه

ازاء أنفسنا وازاء سكان هذا الكوكب في المستقبل . والذين يشددون على أوجه قصور الأمم المتحدة ويتجاهلون منجزاتها يجب ان يدركوا أن نقطة العودة قد مرت . وان أفضل أمل للانسانية يكمن في البحث بمشابعة عن الحلول من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف . لان آصرة الانسانية المشتركة تتجاوز الانقسامات بين الدول .

السيد بارو (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالمناسبة التاريخية للدورة الاربعين هذه للجمعية العامة نحبي حقيقة ان الجنس البشري ما زال على قيد الحياة . ولا نزال نحيا في ظرف زمني عسير في بعض الاحيان يفصل بين نهاية آخر حرب عالمية وتهديد حرب أخرى أعم وأشمل دمارا .

ويعود الفضل بدرجة كبيرة الى هذه المنظمة نتيجة لنجاح الآليات التداولية التي شكلت في منظومة الأمم المتحدة والمجسدة في ميثاقها ، تلك الآليات التي رسخت وأبرزت الاعتراف العالمي بالحاجة المستمرة للأمم كوكبنا الى العيش سوية وفقا لنوع من السلوك المتحضر .

ومن المؤكد ان نجاح الأمم المتحدة كان محدودا ، لان الأمم المتحدة اداة ينقصها الكمال في عالم متقلقل ، لكن حقيقة بقائنا بحد ذاتها تكفي للابتهاج . لذلك تنضم بليز الى سائر أعضاء الأسرة في تسجيل تقديرها للجهود التي بذلتها هذه المنظمة في المساعدة على درء دمار الانسانية النهائي الذي جعلت عناصر تكنولوجيايتنا الرهيبة منه أمرا ممكنا الى حد مخيف .

اننا نهنئكم سيدي الرئيس بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة الاربعين للجمعية العامة ، وتحدونا كامل الثقة بأن سجلكم اللامع كسياسي وموفق ، ذلك السجل الذي تضيفونه الى هذا المنصب الرفيع ، سيوضع تحت تصرفنا أثناء الأشهر القادمة . ونكّن لسلفك بول لوساكا ، صديق بليز العظيم ، أسمى آيات الشناء على قيادته الملهمة للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، وعلى الطريقة التي أدار بها مداولات هذا الجهاز أثناء مدة رئاسته . نتمنى له المزيد من النجاح في حياته الوظيفية المرموقة في خدمة بلده ، زامبيا ، وفي خدمة المجتمع الدولي برمته . منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة مارس شعب بليز حقه الديمقراطي بأن يختار

صورة أخرى لما يجب ان يكون عليه مستقبله . وقد اختار النمو بدلا من الركود ، والتوسع بدلا من الانكماش ، والامل بدلا من اليأس . واختار الشعب الحزب الديمقراطي المتحد ، تحت زعامة رئيس الوزراء مانويل اسكويغيل ، لقيادة بليز وتشكيل الحكومة المنتخبة الجديدة . وقد تم الاعراب عن هذا الاختيار بكل حرية ودون قسر أو إراقة دماء أو مهاترات ، واختار البليزيون حكومة متفانية من أجل الحرية والاستقلال الفردي والتطور الديمقراطي .

ومهمة الحكومة الجديدة الآن هي ابداء ما يلزم من الجراحة في العمل لتحويل المعتقدات والمبادئ الى واقع والتحرك بثقة بأن القوة تكمن في يد شعب بليز مثلما تكمن في يده الارادة لإحداث التحولات في حياته وحياة أمته .

وهدفنا الاسمى هو حفز النمو الاقتصادى والانتقال بالامة الى زيادة العمالة والرخاء . ووفقا لذلك توضع السياسات المحلية موضع التنفيذ بهدف تكريم البليزيون من جميع مناحي الحياة .

ونظرا لأننا ورثنا اقتصادا معوقا ، من الناحية العملية ، بالاعباء التي فرضتها عليه تقييدات الماضي ، فضلا عن المشاكل الكبرى الناجمة عن ظروف الاقتصاد العالمى غير المرضية ، لا ندعي ان مهمتنا ستكون سهلة .

لسنا وحدنا في القاء اللوم على العوامل الخارجية الخارجة عن سيطرتنا والتي ابتلي بها كل بلد نام . اذ ما زلنا نواجه انخفاضاً في الاسواق وفي الاسعار المعروضة علينا مقابل منتجاتنا الاولى وذلك في المقام الاول نتيجة للسياسات الحمائية التي اعتمدتها البلدان المستوردة . ويزداد وصولنا الى المساعدة المالية الدولية صعوبة بسبب فرض شروط قاسية - وفي بعض الاحيان غير مقبولة اجتماعيا - على الاقتراض والتسديد . ويزداد عبء الدين وطأة مع ارتفاع أسعار الفائدة الدولية .

وبينما نتمسك تمسكا تاما بمبدأ الوفاء بالالتزامات الدولية نحث المجتمع المالى على أن ينظر نظرة ايجابية الى المقترحات الرامية الى تخفيف العبء القاهر لمدفوعات الدين . وان مفهوم ربط مدفوعات الدين بمداخل التصدير - الذى وضعته بعض الدول الشقيقة في امريكا اللاتينية - مفهوم يستحق التقدير والثناء .

لقد أشار الأمين العام في تقريره عن أعمال الأمم المتحدة هذا العام ، إلى ميل العديد من البلدان للجوء إلى النزعة الحمائية من أجل حل مشاكلها الخاصة على حساب البلدان الأخرى . ونحن أيضا نأسف لهذا الاتجاه صوب المنظور الوطني المحض للإقتصاد ، ونحث على تنفيذ مبدأ قانوني عالمي للالتزام بتعزيز نمو الشعوب الأقل حظا . إن مشاكل البلدان الأشد فقرا ينبغي أن تظل محط الاهتمام ، ولا بد من أن يؤخر نمو النزعات شبه الإقليمية والثنائية بين البلدان الكبرى .

إن أحد ركائز التطور الاقتصادي في بليز هو نظام المؤسسات الحرة . ولكن من الصعب للذين يودون الإيمان بحكمة هذا النظام أن يفكروا باستمرار الاجحاف فيه ، حيث يحجب العالم الصناعي المساعدة والتعاون الضروريين ، وحيث تُقحم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الاعتبارات السياسية في معايير الأهلية ، وحيث يقال للحكومات ذات السيادة إن عليها أن تقبل بالوصفات العلاجية الاقتصادية الواسعة المفروضة من الخارج أو أن تواجه تقلصات لا تحدث في التدفقات المالية من مؤسسات الإقراض العالمية .

إن المؤسسات الحرة ينبغي أن تخدم مصلحة التنمية ، لا أن تتحدى أسس اقتصاداتنا الضعيفة ، أو أن تعمل كأداة لزيادة فقر المجتمعات الفقيرة . والأمم النامية مثل بليز ذات الاقتصادات الصغيرة والمنفتحة عليها أن تناضل نضالا مستمرا للحفاظ على استقلالها وسيادتها في وجه الحقائق الجغرافية السياسية الناجمة عن القسر الضمني في عالم يصبح بصورة متزايدة عالما ثنائي القطبية .

وكدولة صغيرة من دول أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ، فإن سياسة بليز الخارجية لابد بالضرورة أن تبرز الشواغر المحلية ، ولكن لابد أن تعتمد أيضا على مبادئ التعايش السلمي والتعددية السياسية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وحل المنازعات بالوسائل السلمية . ويتعين علينا أن نعمل بقوة وبغيرية ، بالتضامن مع غيرنا من الدول الصغيرة التي تواجه مشاكل مماثلة وتشاطرنا شواغلنا المشتركة .

هذه هي المبادئ التي توجه علاقة بليز مع أعضاء المجتمع الكاريبي الذي يشاطرنا قرابة ناشئة عن تراث ثقافي مشترك وتاريخ وتجربة استعمارية مشتركة . ونحن



ملتزمون بالعمل معاً مع الدول الشقيقة في منطقة الكاريبي لجعل التجمعات دون الاقليمية أكثر فعالية وتكاملاً وتمثيلاً لتطلعات شعوبنا . ونحث الأمم البعيدة عن المنطقة على التعاون مع السياسة التي من شأنها أن تجعل منطقة الكاريبي منطقة سلام . وبطبيعة الحال هناك أيضاً توافق في المصالح مع الأمم الأكبر في هذا النصف من الكرة الأرضية ، وخاصة مع الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فإن حكومة بلادي لا تتمسك بأي مذهب يقوم على الحتمية الجغرافية . ان كون وجودنا فيما يسمى بمجال نفوذ قوة عالمية لا يمكن أن يملئ علينا أن تحد حرية تحرك بليز في علاقاتها الدولية بأي حاجة الى موافقة خارجية .

ان علاقات بليز مع الدول المجاورة في امريكا الوسطى تقوم على احترام تقرير المصير الوطني والسيادة وحقوق جميع الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمنأى عن التهديدات والضغط الخارجي . ومع هذا ، فقد اخترنا بمحض إرادتنا الالتزام التام بمبادئ الديمقراطية البرلمانية ، واننا نلحظ مع الارتياح الاتجاه الواضح صوب اضاء الطابع الديمقراطي ، أو إعادة اضاءه على قارتنا .

ان العنف الذي لايزال يعصف بامريكا الوسطى ويتسبب في اختلالات عاصفة تنزل بالشعوب وتشردا هو أمر يؤسف له ويؤثر تأثيرا سلبيا على قدرتنا كأمم محبة للسلام على تهيئة الظروف المؤاتية لعودة منطقتنا الى حالتها الطبيعية.

ان حكومة بلادي تشعر بقلق خاص ازاء هذه المسألة نظرا للهجرات عبر الحدود للهاربين من وجه الصراعات ، وهي المهجرات التي تسبب حدوث تدفقات من اللاجئين الى بليز ، مما يشغل الى درجة كبيرة على مواردنا الاجتماعية والاقتصادية الضئيلة أصلاً ويهدد بحدوث توترات عرقية وديمقراطية .

وفضلاً عن ذلك ، فإن أهالي بليز ، بالرغم من تاريخنا القائم على التطور السلمي المستقر ، لا يمكن أن يظلوا الى الأبد محصنين ضد العدوانية وعدم الثقة المتأصلين والذين يطبعان تطور الصراع في هذه المنطقة . ولا يمكننا أن نتجاهل المحاولات التي تبذلها الدول الخارجية لاستغلال الظروف التاريخية والسائدة من أجل تحقيق مكاسب في المواجهة العالمية القائمة بين الشرق والغرب .

اننا نرى أن الحل السياسي الاقليمي أمر حتمي . ونعتقد أن عملية كوندادورا تمثل أفضل السبل لمعالجة الحالة .

أثناء فترة الأشهر العشرة من الإدارة الجديدة لبليز ، منحت لرئيس الوزراء وأعضاء وزارته فرصة الشروع في مناقشات وتبادل للآراء مع أعضاء من بلدان كوندادورا بشأن التطورات الجارية في أمريكا الوسطى . وطوال هذه المناقشات ساد موضوع واحد ، ألا وهو الحاجة إلى استخدام الآليات التي من شأنها أن تضمن في نهاية المطاف إيجاد حل دائم للمشكلة الاقليمية .

وهناك الآن ضرورة ملحة إلى أن تبدى الأطراف الرئيسية في الصراع الإرادة السياسية اللازمة من أجل التوقيع على المشروع النهائي لوثيقة كوندادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . فلن يمكن إلا على هذا الأساس القضاء على الفجوات التي خلقت لتفصل بين الكيانات السياسية والمجموعات بفلسفات سياسية واقتصادية مطمئنة . وعند ذلك يمكن تعزيز استقلال وسيادة دول أمريكا الوسطى وإطلاق عنان الطاقات الخلاقة الموجودة لدى شعوبنا من أجل التركيز على الأنشطة الانمائية اللازمة لكفالة أن تعيش مجتمعاتنا في رخاء وتنظيم .

ليس لدى حكومة بلادي أي رغبة في زيادة تعقيد مشاكل المنطقة ، ولكن نظرا للدعوى المعلقة التي أطلقتها جمهورية غواتيمالا بشأن الأراضي التي تقوم عليها بليز ، فإن أمن وطننا والدفاع عنه من أعلى الأولويات في سياستنا الخارجية .

إن الحكومة الجديدة في بليز تلتزم بإبداء الواقعية والمرونة من أجل إيجاد حل سلمي ودبلوماسي . وتحقيقا لهذا الهدف ، اشتركنا في مناقشات غير رسمية مع مسؤولين من حكومة غواتيمالا في وقت مبكر من هذا العام لاستكشاف السبل المؤدية إلى إيجاد حل يعترف بسيادة بليز وحقنا في صيانة وحماية حدودنا الدستورية الحالية ، حل من شأنه أن يحقق ذلك حتى ولو كان يسعى إلى تلبية بعض الشواغل الأمنية الخاصة بغواتيمالا .

ومع ذلك ، يجب أن نوضح أن استقلال بليز لا يمكن الرجوع عنه . إنه حقيقة عملية وواقعية من حقائق الحياة الدولية . والقول بغير ذلك أمر عقيم يخالف مسيرة

التاريخ . وبغية احراز أى تقدم حقيقي ، ينبغي أن تبرز المناقشات والمفاوضات مع غواتيمالا هذه الحقيقة .

ان أهالي بليز يرحبون ببوادر العودة الى الديمقراطية والحكم المدني في غواتيمالا ويتوقعون أن يسود التفاهم والمرونة تماما في المناقشات المقبلة مع الادارة المدنية .

ولهذا فان المقدمة لعلاقات الوثام بين بليز وغواتيمالا هي الاعتراف بهذين الكيانين السياديين المنفصلين اللذين يتشاطران حدودا مشتركة . ان هذين الكيانين ينخرطان في السعي الى تحقيق ظروف أفضل لمعيشة مواطنيهما . وهذا السعي سيجرى على أفضل وجه في مناخ يسوده السلم والاستقرار والامن الداخلي .

ان سياسة حسن الجوار بين بلدينا ، والتفاهم والاحترام المتبادلين ، يمكن أن تزيل الحواجز والشكوك التي حرمتنا من العيش معا كما ينبغي للجيران أن يعيشوا . هذا هو موقف بليز . ونحن نناشد سلطات غواتيمالا أن تستجيب له على نحو ايجابي .

هناك جانب آخر من جوانب شواغلنا الامنية ، ألا وهو أن حكومة بلادي يسيئها البلاء الذي ابتلي به مجتمعنا والمتمثل في انتاج وتهريب المخدرات ، وتدين هذه الاعمال اداة قاطعة .

فأثناء السنوات الخمس الاخيرة أصبحت بليز ، بسبب وجود سوق استهلاكية هائلة تتسع باطراد في الولايات المتحدة ، منتجا للماريجوانا ومتجرا بها على نطاق واسع ولسنا بحاجة الى أن يحدثنا أحد عن الطبيعة الآثمة لهذا النشاط الكريه والتهديد الذي يفرضه - على مؤسساتنا وعلى الابعاد الاخلاقية والروحية لحياتنا الوطنية وعلى حكم القانون والديمقراطية في بلدنا .

وقد بذلنا في حدود مواردنا جهودا جبارة للقضاء على هذه التجارة وازالة خطورتها المزعزعة للاستقرار . ومنذ بداية هذا العام نجحت عمليات مشتركة بين الجيش والشرطة في اجتثاث ما يزيد على ٨٠ ٠٠٠ نبتة ماريجوانا والتخلص من ٧ ٠٠٠ رطل من الماريجوانا المجهزة . وقد وجهت تهمة الاتجار بالماريجوانا الى ٢٧٥ شخصا في بليز ، وحكم حتى الان على ٢٢٨ منهم . وفي الاشهر الستة الماضية حجزت الشرطة ٤ طائرات مسجلة في الولايات المتحدة و ١٠ عربات نقل وصادرتها محاكمتها .

ولهذا السبب نشعر بالانزعاج الشديد عندما يدعى بأن بليز قد عجزت عن القضاء على محاصيلها من المخدرات . ان قول ذلك هو بمثابة نشر معلومات خاطئة من النوع الاشد خبثا . وقد كانت هناك بالطبع اختلافات في وجهات النظر مع الآخرين الذين يشنون حربا على المخدرات ، وبصورة رئيسية حول الطرق التي ينبغي استخدامها في الحملة التي نشنها للقضاء على المخدرات . فقد االج علينا باستخدام الرش الجوي لمزارع الماريجوانا بالمبيدات الكيميائية للنباتات ، ولكننا لا نزال نفضل استخدام الطرق اليدوية للقضاء عليها الى ان نضمن لانفسنا ولشعبنا ان الرش الجوي لن يسبب مخاطر غير مقبولة على الصحة او على البيئة ولا نزال حتى الان نتخذ خطوات ستمكننا من البت في ذلك.

ومن المؤسف ان هذا الموقف لم يرض البعض . الا انه لا يمكن السماح باختلال توازن القوة ان ينال من الحق السيادي للدول الصغيرة في العمل في ضوء ما تعتبره في مصالحها الوطنية . ويتعين علينا بالتالي ان نعلن من هذه المنصة اليوم رفضنا ، بموجب الميثاق ، للتهديد بالقسر المعبر عنه ضمنا في الامكانية المعروضة علينا بقطع المعونة او غيرها من التدابير الرامية الى اجبارنا على التحرك في وقت سابق لاوانه وبطريقة لا نعتبرها مرغوبة .

وفي الاطار الأوسع لنصف الكرة الذي نعيش فيه فان حكومة بلادي تأسف لاستبعاد بليز من منظمة الدول الامريكية . واننا على ثقة من ان العقوبات التي تحول الآن دون ان نصبح عضوا كامل العضوية في تلك المنظمة الهامة سيتم تجاوزها قريبا . فنحن نعول على حكمة الاعضاء في المجلس الدائم وحنكتهم ومسؤوليتهم لاعادة صياغة ميثاق تلك المنظمة ليستجيب لروح وحدة نصف الكرة وعالميته التي توخاها واضعو الميثاق.

ان رؤية حكومة بلادي للعالم تحتم على بليز ان تكون مناصرا جهورا للديمقراطية البرلمانية ، وللتعاون المتبادل فيما بين الدول في المجتمع العالمي ، وللاحترام الصارم لحقوق الانسان والحريات الاساسية لمواطنينا .

اننا نؤمن بالنهج المتعدد الاطراف لحل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملحة التي تواجهنا كأمم وكمجموعات سياسية . وان اي تراجع عن التعددية يقوض ، في رأينا ، فعالية التجمعات السياسية التي تعمل معا وتمنع الاصفر والاضعف منا من جنبي ثمار العمل المشترك . وسيكون من دواعي الاسف الشديد ان يحصل هذا التراجع في هذه السنة التي تصادف الذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة ، لان التكافل كان سبب اقامة الأمم المتحدة ، كما ذكر بوضوح في اعلان ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢ الذي انشأ ائتلاف زمن الحرب ، وكما هو مؤكد عليه في ميثاق المحيط الاطلسي المدمج في اعلان عام ١٩٤٢ ، والذي هو بكل معنى الكلمة رائد ميثاق الأمم المتحدة الحالي .

ومراعاة لكل ذلك ، تؤكد بليز مجددا تمسكها بكل المنظمات الاقليمية والدولية التي نحن اعضاء فيها ، بما في ذلك الاتحاد الكاريبي ، وبلدان الكمنولث ، والأمم المتحدة ، وحركة عدم الانحياز . ولئن كنا نشعر ان هناك من يسمى الى تحويل حركة عدم الانحياز الى محفل لتوجيه الشتائم المؤذية ، واذ نعتبر هذا التطور تطورا عقيما ، فان حكومة بلادي تشعر ، مع ذلك ، ان روح باندونغ ، والمبادئ الاساسية التي احيت هذه الحركة ، لا تزال قوة محركة لاجلال السلم العالمي .

ان حكومة بلادي تؤيد المبادرات الاصلية لمجموعة ال ٧٧ ، التي صدقت عليها الجمعية العامة ، والتي اتبقت عنها الدعوة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ان الاهداف الاساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد لها اهمية واضحة بالنسبة لبليز ، لاننا نعاني من المشاكل والشواغل المشتركة التي تعاني منها بلدان العالم الثالث الاخرى .

ان بليز ملتزمة بالتعاون الكامل في الجهد الرامي الى اقناع البلدان المتقدمة النمو بأن ازدهار المجتمع الدولي ككل يعتمد على ازدهار الاجزاء التي يتألف منها ، وان الرفاهية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، للاجيال الحالية

ولاجيال المستقبل تعتمد اكثر من اى وقت مضى على التعاون فيما بين جميع اعضاء المجتمع الدولي على اساس المساواة في السيادة .

ان شعب بليز يشعر بالقلق العميق لانه بينما نحتفل بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة ونشيد بالانجازات العديدة التي حققتها هذه المنظمة وآثارها الايجابية على النظام العالمي البازغ ، فاننا نشهد مرور اربعين سنة على حرمان الشعب الناميبي من ممارسة حقه في الحرية والاستقلال .

اننا نتالم لعجز المجتمع الدولي عن ممارسة الضغط الفعال على الحكام البيض في جنوب افريقيا لارغامهم على رفع قبضتهم عن مصير الشعوب السوداء في الجنوب الافريقي.

ان كل خطوة تتخذها البلدان التي بوسعها ان تؤثر على مجرى الاحداث في الجنوب الافريقي من اجل القضاء على نظام الفصل العنصرى الفاسد اخلاقيا والمفلس دوليا ستكون - مهما صغرت او تأخرت - دليلا عمليا على تأييدها لحق الاغلبية السوداء في نضالها من اجل التحكم بمصيرها .

ان الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية ، وقد خسر نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا حقه في ان يكون عضوا في مجتمع الأمم . ومن الضروري تكثيف جميع التدابير الرامية الى عزل هذا النظام . وان الحجة القائلة بان الجزاءات الالزامية الفعالة لن تؤدي الا الى تفاقم مأساة السود الذين يمانون بالفعل في جنوب افريقيا ، هي حجة زائفة ، تعمد في كل الاحوال الذريعة المظللة للتقاعس الذى من شأنه ان يؤدي الى ادامة الفصل العنصرى البغيض .

ونؤكد ايضا بنفخ القدر على ضرورة حماية حقوق سكان جزر فوكلاند في جنوب المحيط الاطلسي ، وحقوق شعبي تيمور الشرقية والمحراء الغربية في تقرير مصيرهم ، وحق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه ، وحق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ، وحقوق الشعب اللبناني الذى يصبو الى السلم ، وحق الشعب الافغانى في استعادة السيطرة على ارضه ، وحق شعب كمبوتشيا في استعادة سيادته .

ونرى ان من المفارقات ان الشرقيين الادنى والاوسط اللذين كانا مهذا لكثير من حضارات العالم الرائدة ، اصبحا اليوم مسرحا لكثير من التوتر والنزاع . ويجب وضع حد لتلك الاعمال التي لا تليق بالاشقاء والتي تتسبب ، مثلا ، في اطالة الحرب بين ايران والعراق .

واخيرا ، فاننا نطالب باتخاذ تدابير فورية لتخفيف محنة كل البلدان التي تعاني من الجوع والحرمان والتضرر والمرض .

ولاشك في ان الرجال الحكماء الذين وضعوا ميثاق الامم المتحدة منذ اربعين سنة في سان فرانسيسكو توقعوا نشوء عالم لا يتسم بالكمال . فقد توقعوا ان يحدث عدم انسجام ونزاع . ولهذا السبب يبرز الميثاق حسم النزاع والتعاون فيما بين الدول . ورغم حدوث تغييرات كثيرة في هذه السنوات الاربعين فما زالت الاهداف الاساسية باقية كما هي .

واكثر الاسئلة الحاحا هو ما اذا كان العالم ، كما نعرفه اليوم ، سيبقى ٤٠ سنة اخرى . وبالتالي ، فاننا نطالب جميع الدول الاعضاء ان تجعل هذه الذكرى الاربعين فرصة لاعادة التكريس ، وفرصة للتجديد . فلنسمح بمزيد من المشاورة لا الى تحقيق الانتصارات العسكرية بل الى ايجاد الحلول الدبلوماسية ، ولا الى تحقيق تفوق نووى بل الى تحقيق الامن للجنى البشرى .

وتصر بليز على اننا منجد في اطار مبادئ منظومة الامم المتحدة وممارساتها ، وفي نهجها المتعدد الاطراف للحفاظ على السلم العالمي ، افضل السبل لتجنب احتمال نهاية العالم - اي حلول الليل الاخير على الانسانية .

#### رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠